أنماط الشراكة التربوية و شركاء المؤسسة

**القواعد الأساسية للشراكة التربوية**

إذا كانت الشراكة التربوية من أهم المبادئ التي بني عليها”الميثاق الوطني للتربية والتكوين”، وتشكل في نفس الوقت تحديا وانشغالا لجميع الفرقاء لما لها من أهمية في تنظيم الحياة المدرسية، فإننا نعتقد أن الشراكة الناجحة تتطلب مجموعة من القواعد الأساسية والمواثيق الأخلاقية التي يجب أن تحكم كل تعاون وتشارك بين الهيئات والإطارات ذات الطبيعة التربوية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن حصر هذه القواعد في ما يلي:

• إن تحقيق الأهداف التربوية يجب أن يكون حاضرا في مختلف مشاريع وبرامج الشراكة وينبغي أن يحرر وبشكل صريح في ديباجة اتفاقية الشراكة وفي الاهداف المتوخاة منها؛

• أثناء الانفتاح على المحيط، لايجوز إعطاء الأولوية لطرف على حساب الآخر، فتنوع الشركاء وتعددهم يجعل الجهود تتكامل والطاقات تتساند؛  
• يجب دعم التجارب الانفتاحية الناجحة، والبحث عن أخرى من خلال بناء علاقات مع شركاء خارجيين وتنظيم لقاءات للتفكير والتشاور والنقاش المفتوح حول هذه المسألة داخل المؤسسة التعليمية؛

• تحديد المعايير المؤسسية من أجل تأطير أحسن لعمليات الانفتاح والوقوف على الإيجابيات والسلبيات، وتصويب العملية التشاركية للبحث عن حلول لبعض المشاكل التربوية والاجتماعية، خاصة المشاكل المتعلقة بالتعثر والدعم الدراسيين بكل أشكالهما؛

• التركيز على مواضيع الشراكة ذات الأولوية والضرورة القصوى كمحاربة الهدر المدرسي عن طريق الدعم التربوي وتقديم ساعات إضافية تطوعية لخدمة التلاميذ ومساعدتهم على مراجعة دروسهم وإنجاز واجباتهم وفروضهم المنزلية أو الفصلية مع تدريبهم على التطبيق المنهجي والتحليل التركيبي والتقويمي، والأخذ بيدهم من أجل السير بهم نحو ثقافة التعلم الذاتي والتكوين المستمر، وسد كل ثغرات التعثر والنقص لديهم عن طريق إرشادهم ومحاورتهم بطريقة ديمقراطية قائمة على التوجيه الصحيح والحجاج المنطقي والبرهان العقلي من أجل مواصلة دراستهم والتنسيق مع أسرهم من أجل إرجاع أولادهم إلى المدرسة وإقناعهم بأهمية التعلم والتكوين والتدريس من أجل بناء مواطن صالح

**أنماط الشراكة التربوية :**

على الرغم من حديتنا عن الشراكة التربوية بين المؤسسات التعليمية ، فإن مفهوم الشراكة في نظرنا ،أوسع بكثير من أن نحصره و نصنفه في نوع واحد أي في الشراكة بين المؤسسات التعليمية .فهناك إمكانية الشراكة بين مؤسسات تعليمية وطنية و منظمات دولية مثل اليونيسكو أو اليونسيف أوالأيسيسكو ،ومؤسسات البعثات التعليمية و المراكز الثقافية الأجنبية ....و التي تقدم مساعدات في إطار اتفاقيات التعاون الثنائي و كذلك هناك المراكز التابعة للبعثات العربية...الخ.كل هذه المؤسسات لها إمكانيات مهمة يمكن أن توظف في مشاريع شراكة بينها و بين المؤسسات التعليمية الوطنية ،لهدف الرفع من مردودية التعليم و من جودته، و لهدف تقديم الدعم لحل العديد من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات ،بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

بالإظافة الى ذلك،يمكننا أن نتحدث عن أنماط أخرى من الشراكة، وهي الشراكة التي قد تتم بين مؤسسات تعليمية و أخرى غير تعليمية أو هيئات من مختلف المجالات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.كأن تعقد شراكة بين مؤسسة تعليمية و بين مكتب وطني ( مثل المكتب الوطني للاستثمار الفلاحي أو المكتب الوطني للماء...)أو مقاولة للخواص أو مؤسسة حرة مثل البنك أو جمعية ثقافية أو مهنية أو رياضية...

و بصفة عامة و انطلاقا من هذه الملاحظات التي تؤكد غنى مفهوم الشراكة و تعدد أنماطها في المجال التربوي يمكننا أن نتحدث عن نمطين للشراكة و ذلك إما :

1 – حسب المجال الذي يهدفه،

2 – أو حسب الأطراف المشاركة،

1 – بالنسبة للنمط الأول تتحدد فيه الشراكة حسب المجال الذي تغطيه أي حسب الميدان الذي تندرج ضمنه،فتكون في هذه الحالة الشراكة إما :

- شراكة ثقافية،أي التي تصيب الميدان الثقافي مثل إنتاج أو إنشاء معمل للتطبيقات الفنية و الإبداعية و النشاط المسرحي و غيره،

- أو شراكة اجتماعية و هي التي تمس المجال الاجتماعي و يكون الموضوع الأساسي لالتقاء الشركاء ذي طبيعة اجتماعية.و يخدم أهدافا اجتماعية داخل المؤسسة لصالح التلاميذ أو المدرسين،وقد تتفاعل المؤسسة في هذا النوع مع مؤسسات اجتماعية مختلفة لخدمة بعض الفئات الخاصة في المجتمع مثل برامج لمحو الامية.

- أو شراكة اقتصادية و التي يمكن أن تتم بين المؤسسات التعليمية و بين المقاولات على مختلف أصنافها و أحجامها( مثلا شراكة البنك المغربي للتجارة الخارجية مع مجموعة من المؤسسات التعليمية).

2 – النمط الثاني من الشراكة يمكن أن يتحدد حسب نوع الشركاء،أي بطبيعة و خصوصية الأطراف المتعاونة في الشراكة،وفي هذه الحالة يمكننا الحديث عن شراكة داخلية أي التي تتم داخل المؤسسة الواحدة و تكون الأطراف متواجدة في المؤسسة و لهم علاقة مباشرة بسيرها العادي و الطبيعي.

وهناك شراكة خارجية ففي هذه الحالة يمكن أن تكون الشراكة بين المدارس و كليات التربية و بين الكليات و المعاهد و مراكز التكوين المهني أو مراكز جهوية للتربية و التكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية.

و قد يستدعي هذا النمط من الشراكة متدخلين من خارج المؤسسة التعليمية،يساعدون على إتمام و إغناء برنامج تربوي موجود و محدد سلفا ،كما يستدعي تحويل النتعلمين من مجالهم الطبيعي إلى مجال أخر،مثلما يحدث في التداريب في المقاولات و الزيارات المنظمة لمؤسسات صناعية أو منشات للخدمات الاجتماعية أو مثلما يحدث حاليا في برامج التربية العملية المشتركة بين كليات التربية و المدارس,

**بعض الأمثلة من الشراكة التي جاءت حسب توصيات الميثاق الوطني للتربية و التكوين**

***1- إنجاز شراكة مع الجماعات المحلية، كلما أمكن، لتخصيص أمكنة ملائمة للتدريس والقيام******بصيانتها، على أن تضطلع الدولة بتوفير التأطير والمعدات الضرورية .***

**2 - حفز المنعشين العقاريين في إطار الشراكة على أن يدرجوا في مشاريعهم وبطريقة تلقائية بناء مدارس في المراكز الحضرية الصغيرة المندمجة في الوسط القروي وكذا في المناطق المحيطة بالمدن**

**3 - الاعتماد على المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة التربوية، للإسهام في تعميم التعليم، على أساس دفاتر تحملات دقيقة**

**4 - ينبغي إشراك المشغلين، عبر الغرف و الجمعيات المهنية، على الصعيد الجهوي والمحلي، للسعي في أفق السنوات العشر المقبلة إلى تقليص نسبة الأمية وسط هذه الفئة من 50 في المائة حاليا إلى أقل من 10 في المائة .**

**5 - إقامة تعاون يرتكز على اقتسام المسؤولية وممارستها المنسقة بين بنيات التعليم العام (بما في ذلك􀀹**

**الجامعي) والتعليم التقني والتكوين المهني، بغية الاستغلال المشترك و الأمثل للتجهيزات والمختبرات**

**والمشاغل المتوافرة طبقا للمادتين 158 و 159 من الميثاق ؛**

**6 - تشجيع التعاون على أوسع نطاق بين المؤسسات التربوية و التكوينية والمقاولات والتعاونيات والحرفيين بالمدن والقرى، في إطار عقود للتمرس والتكوين بالتناوب وفق المواد 49 إلى 51**

**7 - يتطلب تنوع القطاعات المهنية وخصوصيات كل قطاع من حيث تنمية الكفايات المرتبطة بكل مهنة،**

**إرساء نظام تعاقدي للتكوين المستمر يتلاءم مع كل شعبة مهنية على المستوى الوطني وعلى المستوى**

**الجهوي. وتولي عناية خاصة لحاجات العالم القروي والفلاحي، كما يحدث نظام لاعتماد المكتسبات**

**يمكن من الإشراك التدريجي للقطاعات المهنية في تدبير حاجاﺗﻬا من الكفايات الميثاق مع ضمان توافر الشروط البيداغوجية المطلوبة.**

**8 - تقوم سلطات التربية و التكوين بتنظيم عملية مراجعة البرامج والمناهج بتنسيق وتشاور وتعاون مع \_**

**كل الشركاء التربويين والاقتصاديين والاجتماعيين.**

**9 - ستعمل السلطات المكلفة بالتربية والتكوين، في إطار الشراكة مع الفعاليات ذات الخبرة، على التصور والإرساء السريعين لبرامج للتكوين عن بعد، وكذا على تجهيز المدارس بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل، على أن يتم الشروع في عمليات نموذجية في هذا المضمار ، من أجل توسيع نظامها تدريجيا. – ابتداء من الدخول المدرسي والجامعي 2000تحدث هيئات جهوية للبحث والتقويم وتطوير التربية البدنية، والرياضة المدرسية والجامعية،والرياضة الوطنية بصفة عامة. و تضم هذه الهيئات إلى جانب قطاع التربية والتكوين، القطاعات الحكومية الأخرى المعنية (الشبيبة والرياضة والصحة والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية) وكذا ممثلين عن الجمعيات والجامعات الرياضية، والمؤسسات ذات الصلة بالرياضة والصحة، والشخصيات ذات الدور الرياضي البارز على المستوى الوطني والجهوي**.